Journal Of the Iraqia University (66-1) March (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

ملامح البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية (١٥٧٤-١٥٩٥)

م م. ايمان جاسم حسن

مديرية تربية نينوى/ مدرسة كرج

Features of the economic structure in the Ottoman Empire(1574-1595)

Assistant teacher
Iman Jassim Hassan
Nineveh Education Directorate/ Karaj School
mailto:emanjasem34@gmail.com

10.58564/MABDAA.62.1.2024.759

المستخلص:

كان للدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤–١٥٩٥م)، بنيتها الاقتصادية القوية ما مكنها من ان يكون لها نشاطها الاقتصادي الواسع على المستوى الدولي ، ونتيجة لموقعها الوسيط بين الشرق والغرب، فقد لعبت الدولة العثمانية في عهده دوراً مهماً في التجارة الدولية، فكانت صلة الوصل بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويحاول هذا البحث تبيان ملامح البنية الاقتصادية ، التي شهدتها هذه الدولة في عهده عبر مقدمة وثلاث محاور وخاتمة. **الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية،السلطان مراد الثالث،اوضاع بنية اقتصادية.**

Abstract:

During the reign of Sultan Murad III (1574-1595 AD), the Ottoman Empire had a strong economic structure, which enabled it to have broad economic activity at the international level. As a result of its intermediate position between the East and the West, the Ottoman Empire played an important role in international trade during his reign. The link between Asia, Africa and Europe. This research attempts to show the features of the economic structure that this country witnessed during his reign through an introduction and conclusion. **Keywords: The Ottoman Empire, Sultan Murad III, economic Structure conditions.**

أولاً: المقدمة:

إشكالية البحث: كان للدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤–١٥٩٥م)، نشاطها الاقتصادي الواسع على المستوى الدولي، اذ أدت دوراً مهما في المجال الاقتصادي، فشهدت الصناعة تطوراً كبيراً، كما كان للزراعة دورها الفعال في تأمين حاجات السكان من المواد الغذائية، ونتيجة لموقعها الوسيط بين الشرق والغرب، فقد لعبت دوراً مهماً في التجارة الدولية، فكانت صلة الوصل بين آسيا وأفريقيا وأوروبا ، فما هي أهم ركائز البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية.أهمية البحث: عرفت الدولة العثمانية خاصةً في القرن السادس عشر وصولها إلى أوج قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، ومن هنا كان لابد من البحث في البنية الاقتصادية التي اعتمدت عليها الدولة العثمانية، في أواخر القرن السادس عشر (١٥٧٤–١٥٩٥م)، اذ كان للاقتصاد تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي للبلاد كونه يرتكز على عناصره الأساسية (الزراعة والصناعة والتجارة)، كما ساهم التوسع العثماني في المناطق المجاورة على حصول تغييرات واسعة على الجانب الاقتصادي.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج العلمي المتبع في الدراسات التاريخية، القائم على الدراسة الوصفية في دراسة أحداث المرحلة، وعلى تحليل تلك الأحداث وفق منهج علمي، وقد تم الاستعانة بعدد من المصادر التي عاصرت المدة المدروسة، والمراجع التي ساهمت في إغناء البحث بالمعلومات المهمة.

ثانيا : عهد السلطان مراد الثالث (٩٧٤هـ-١٠٠٣هـ/١٥٦٦-١٥٩٥م) (آصاف, ١٩٩٥, ٦٩-٧)

هو احد سلاطين الدولة العثمانية، حكم بعد وفاة السلطان سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤م) (أفندي, ٢٠١٥, ٥٢٦-٥٣١) ، خلفه في الحكم مراد بن سليم الذي شهد حكمه عدد من الأعمال الداخلية والخارجية، ساهمت في ترسيخ أركان الدولة العثمانية.سعت الدولة العثمانية إلى القضاء على بعض تمردات القوات الانكشارية (خليفة, د.ت, ١٢٤-١٢٥) ، حيث جرى في عهده تمردان، كان الأول مع بداية حكمه، عندما أصدر أوامره بمنع شرب الخمر فثارت الإنكشارية عليه، وأجبروه على التراجع عن قراره (الصلابي, ٢٠٠١, ٣٤٨)، أما الثاني فقد حدث بسبب قيام بعض المسؤولين الماليين بإنقاص وزن العملة الفضية المخصصة للانكشارية، ويرجع ذلك تنفيذاً لسياسة الدولة التي جاءت لمواجهة الانفاق العسكري نتيجة زيادة أعداد القوات الانكشارية، بعد سماح السلطان للمسلمين بالالتحاق بهم (يوسف, ٢٠٠٩, ٣٠٤). وهذا ما أدى إلى ثورة الإنكشارية في بعض المناطق (كإستانبول والقاهرة وتبريز) وذلك في عام ١٥٩٣م (طقوش, ٢٠١٣, ٢٤٢-٢٤٣)، مما دفع الدولة لإرسالهم إلى جبهات القتال، فكانت الحرب مع بلاد المجر للتخلص من شغبهم وتمردهم وتبعتها حملة المجر التي حققت فيها السلطنة العثمانية عدد من النجاحات(خليفة, د.ت, ١٢٤-١٢٥)كما عمل على تطويع بعض المناطق الثائرة على الدولة، إذ ظهرت عدد من الحركات الانفصالية في الأفلاق والبغدان، فأرسلت القوات العثمانية للقضاء عليها، فتمكنت من دخول مدينة بخارست، لكن أمير الأفلاق نجح من هزيمة القوات العثمانية عام ١٥٩٥م، وخلال تلك المرحلة تم تعيين عدد كبير من الصدور العظام، وكان التنافس فيما بينهم السمة الغالبة في تلك المرحلة، وشهدت الأمور الداخلية تردياً كبيراً حتى وفاة السلطان مراد الثالث(طقوش, ٢٠٠٩, ٢٤٣)وعلى الصعيد الخارجي: تميزت السياسة العثمانية بتدخلاتها في الشؤون الأوروبية الداخلية، ففي عام ١٥٧٥م، ترك ملك بولندة هنري دي فالوا (١٥٥١-١٥٨٩) (راشد, ١٩٨٦, ١٥-١٦) البلاد، حيث نجح في الاستيلاء على الحكم الفرنسي تحت اسم هنري الثالث، وبات عرش بولندة شاغر فتدخلت الدولة العثمانية، في تعيين ملك ترانسلفانيا ملكاً على بولندة، وهذ ما أدى إلى تردي العلاقات بين الفرنسيين والعثمانيين (فريد بك, ١٩٨١, ٢٥٩). كما نجح السلطان في التوسع شرقاً على حساب أملاك الدولة الصفوية، مستغلاً فرصة الاضطرابات الداخلية في الدولة الصفوية (طقوش, ٢٠٠٩, ٣٥-٢٤٩)، بعد وفاة طهماسب في عام ١٥٧٦م، فأصبح منصب الشاه شاغراً مما أدى إلى تنازع أبنائه على الحكم، وهذا ما دفع بالجيش العثماني للتقدم نحو الدولة الصفوية، وحققت الانتصارات المتتالية، واستولت على أجزاء واسعة منها، حيث وصلت إلى مدينة تبريز التي دخلتها في عام ١٥٨٥م، لتستمر الحرب بين الجانبين حتى توقيع الصلح بينهما في عام ١٥٩٠م، وبمقتضاه تنازلت الدولة الصفوية عن أجزاء واسعة من أراضيها لصالح الدولة العثمانية (أوزتونا, ١٩٨٨, ٤١٩-٤٢٣)..

ثالثا: ملامح البنية الاقتصادية للدولة العثمانية في عهده:

١-**الصناعة:** كانت معظم الصناعات في الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن السادس عشر، تقوم على الحرف، والصناعات التقليدية، والتي أدى تصنيفها في الأسواق إلى توليد شعور قوي بالمصلحة المشتركة بين تلك الحرف.

أ- **التكوين الهيكلي للتنظيمات الحرفية في هذا العهد:** اذ ساهم أصحاب الحرف بشكل فعال في النشاط الاقتصادي لذلك كان لا بد من تنظيم تلك الحرف بما يتلائم مع واقعها، أو علاقاتها الخارجية مع الحرف الأخرى، أو السلطة السياسية المحلية، تسبب في ظهور تكوينات اجتماعية، تضم أفراد من مختلف الطوائف، يعملون ضمن جو من التسامح الاجتماعي والفكري، تسيطر عليها الجوانب الخلقية، فضلاً عن الجانب المهني (عثمان, ١٩٨٨, ٣٢٥)، ويبدو أن التطورات الداخلية الحاصلة في الحرف، أكسبتها إطارها العام، ودفعت لبلورة هيكليتها وفق تدرج حرفي (الدوري, ٢٠٠٧, ٢٠)، وغدت التنظيمات الحرفية في العهد العثماني نقابات تشرف من خلالها الحكومة على الحرفيين، إذ ساعدت هذه التنظيمات على تسهيل تجنيد الحرفيين وقت الحرب، وجمع الضرائب وقت السلم. ونتيجة لذلك فقد تشكلت التنظيمات الحرفية، بما سمي طائفة، لم تكن تلك الطوائف متساوية العدد أو متشابهة النوع في البلاد، وذلك بسبب اختلاف كل مدينة عن الأخرى من حيث نشاطها الاقتصادي، وقد تميزت الدولة العثمانية بعدد الطوائف الحرفية وأنواعها وتفرعاتها، وذلك نظراً لتنوعها الاقتصادي وغناها (مجموعة مؤلفين, ٢٠٠٧, ٢٦٩)، وعلى الرغم من اختلاف الطوائف الحرفية، إلا أنها جميعها تشابهت بالتنظيم الموحد، حيث قسمت مهام كل طائفة على عدد من الأشخاص وفق الآتي:

- الشيخ (الكتخدا) (راسل, ١٩٩٩, ٤٠٧): كان شيوخ الحرف يعينون بناءً على اختيار أبناء الحرفة أو الكار لشيخهم، وعليه أن يكون حسن الأخلاق، ويمتاز بمعرفة أحوال الحرفة (حنا, ١٩٨٥, ٤١-٤٢)، وبعد الموافقة عليه يصبح شيخهم والمتكلم باسمهم، وشملت سلطة شيخ الطائفة

على إدارة شؤون أبناء الطائفة، والاهتمام بمشاكلهم، وكان يرفع شكاوي الطائفة على طائفة أخرى، وكان الوالي يتصل بالطائفة الحرفية عن طريقه (كوثراني, د.ت, ٦٤)، وكان يعقد مجالس يتدارس فيها مع المعلمين مصالح الحرفة، ويعمل على المحافظة على الروابط بين أفراد حرفته، ومعالجة الاشكالات بين أبناء الحرفة، والمحافظة على جودة الانتاج، وتحديد السعر المناسب، وتوزيع المواد الأولية على المعلمين، وعندما يموت شيخ الطائفة كان يعين ابنه مكانه اعترافاً من أبناء الطائفة بنجاحه في أداء مهامه. (نعيسة, ١٩٨٦, ٢٩٠)

– **النقيب:** نائب شيخ الحرفة، تمتع بصلاحيات فعلية في الطائفة الحرفية، وهو رسول شيخ المشايخ إلى شيخ الكار، ولا يشترط في النقيب نسب أو صفة ما، ويكون النقيب عادةً عالماً بأحوال الحرف والصناعات (غرابية, ١٩٦١–١٩٦٢, ١٤٨)، ويتم تعيينه بناءً على ترشيح شيخ الطائفة، وفي كثير من الأحيان وجد أكثر من نقيب واحد للحرفة، وأحياناً يوجد نقيب النقباء، (صياغة, ١٩٩٥, ١١٨) ومن مهامه حضور اجتماعات الشد، حيث يقوم بتلاوة الأدعية، وكما يقوم بما يلزم، كما لو كان شيخ الطائفة موجود، كما كانوا صلة الوصل بين شيخ الحرفة ومشايخ الحرف الأخرى (كوثراني, د.ت, ٦٥) .

– **اليكيت باش (مساعد النقيب):** كان يساعد نقيب الحرفة، وهي كلمة مركبة من يكيت وتعني تركية الفتى والرجل الأخلاقي، وباشي: الرأس أو الرئيس، ويتم تعيينه من قبل شيخ الحرفة، ويجب أن يكون من كبار الطائفة الحرفية ويتصف بالعدل، والقدرة على القيام بعمله على أكمل وجه، شارك شيخ الطائفة في عملية انتقاء كبار أعضاء الطائفة.

– **المعلم:** هو رئيس الحرفة في مشغله، يعمل لديه عدد من الصناع، وكان يسهم في الاجتماعات والقرارات المتعلقة بالحرفة مع شيخ الكار، وبقية معلمي الحرفة، وهو المسؤول عن أخلاق الأجير ونشاطه وغذائه، وتقوم العلاقة بين المعلمين على الاستقامة، أما علاقة المعلم مع الصانع والأجير تقوم على أساس الاحترام (نعيسة, ١٩٨٦, ٢٩٥) .

– **الصانع:** أعلى مرتبة من الأجير، لكنه لم يبلغ درجة المعلم، ويقع على الصناع مسؤولية تسوية الإنتاج وجودته وكميته، وعليه أن يكون ماهراً في عمله، متقناً حرفته (صياغة, ١٩٩٥, ١١٩)، ويشكل هؤلاء العدد الأكبر من الحرفيين بالمقارنة مع عدد المعلمين والأجراء، وقد حاول المعلمون تأخير ترقية الصناع إلى رتبة معلم لتحاشي منافستهم، وكان يقع على عاتق المعلم دون الصانع أجرة الدكان ومصروفها، وتصليح عدة الصنعة (نعيسة, ١٩٨٦, ٢٩٣)، وكان عدد معين منهم يصل إلى مرتبة معلم، في حين تبقى أعداد كبيرة منهم في مستوى الصانع، إما لعدم إتقانه المهنة بشكل تام، أو بسبب عدم وجود رأسمال يمكنه من إدارة المهنة مستقلاً عن الغير، وفتح دكان خاص به (حنا, ١٩٨٥, ٥٢)

– **المبتدئ (الأجير):** وهو فتى يافع لا يحسن الصنعة، يتم استخدامه من قبل المعلم بموجب عقد رسمي، ويتعلم الصبي أصول الحرفة، ويتم تعليمه أخلاقياً وتربيته تربية جيدة، ويبقى المبتدئ أحياناً سنين عدة بلا أجرة أو معاش، وربما يحصل على أجر من تبرعات العمال الأقدم منه، كانوا يرتبوا هبة تدفع له اسبوعياً، وتكون متناسبة مع مهارته، لكنه يبقى أجيراً حتى يتقن صنعته، عندها يقام له احتفال تحضره هيئة الإدارة والمعلمين ويرتدي خلالها الشاب لأول مرة اللباس الخاص بأهل الحرفة، وعندها يوجه له من هم أعلى منه النصائح (صياغة, ١٩٩٥, ١١٩)، كان للطوائف الحرفية دوراً مهماً في المجتمع، من خلال التنظيم الاجتماعي، إذ كان لكل طائفة نظامها وكيانها وتقاليدها، ومن هنا فقد كانت الحكومة العثمانية تخشى التنظيمات، فسعت للحد من نشاطاتها، خوفاً من القيام بأعمال معارضة للسلطة السياسية.

ب– أهم الصناعات: سعت الدولة العثمانية إلى إقامة الحرف، في كافة المجالات الصناعية، ولعل أهمها الصناعات العسكرية، فالدولة العثمانية كونها دولة معارك وحروب، فقد وجهت اهتمامها نحو التصنيع الحربي، ومن أهمها: – صناعة السفن: فقد كانت الدولة العثمانية التي تحيط بها البحار من كل جانب، مصانع للسفن على شواطئ البحر الأسود ومرمرة والمتوسط والبحر الأحمر وعلى شواطئ نهري الدانوب والفرات. – صناعة الطوبخانه: وهي دور صناعة المدافع، التي كانت موجودة في مدينتي بورصة وأدرنه قبل فتح العثمانيون لاستانبول. – صناعة البارود: كانت أول منطقة لصناعة البارود في استانبول (أقيمت في آت ميداني)، فلما احترقت في أواخر القرن الخامس عشر بفعل الصواعق أقاموا واحدة أخرى بدلاً منها في الكاغدخانه ويوجد البارود في مدن أخرى مثل أزمير وسيلانيك وبودين والقاهرة وبغداد، ولعل أقدم المعامل هو بارودخانه في منطقة غليبولي(نصار, ٢٠١٦, ٢٢٦–٢٢٧)أما بالنسبة للصناعات المدنية: فقد قطعت صناعة النسيج اليدوي شوطاً كبيراً من التقدم في الدولة العثمانية وتشمل المنسوجات الصوفية والحريرية والقطنية، وحرفة صباغة الأقمشة في أغلب المراكز التي كانت تقوم بإعمال النسيج وكان الحرفيون من الصباغين يتفقون فيما بينهم على المواد التي يتخصص كل منهم في صباغتها (مجموعة مؤلفين, ٢٠٠٧, ٥١٣). وصناعة الجلود (الدباغة) فهي إحدى الصناعات التي تقدمت كثيراً عند العثمانيين، ويستخدم قسم من الجلود المدبوغة في صناعة الأحذية، بينما يستخدم القسم الآخر في صناعة سروج الخيل على أيدي السراجين (نصار, ٢٠١٦, ٢٢٧)، وصناعة

السجاد، والصابون وزيت الزيتون وزيت الورد وصناعة القار والزجاج والمصنوعات النحاسية، والاثاث، وقد بلغ عدد الحرف المهمة في مدينة استانبول ١٥٠ صنف. (إينالجيك, ٢٠٠٢, ٢٤٦)

٢- **الزراعة:** كانت الدولة العثمانية تعد نفسها مالكةً للأراضي الزراعية، وقد اعتمدت الدولة العثمانية على النظام الإقطاعي في توزيع الأراضي خلال بداياتها الأولى، حيث قسمت الأراضي الزراعية إلى أقسام عدة، وهي:

-**إقطاع التيمار:** هو نظام إقطاعي لملكية الأرض أدخله العثمانيون لملكية الأرض الزراعية، ليحل مكان الإقطاع العسكري (كوثراني, د.ت, ٥٢-٥٤)، وبالمقابل يشترك صاحب التيمار مع جنوده الخيالة في القتال، وهو المسؤول عن الأمن في الأراضي التي يديرها وقت السلم، لينفقوا من واردات هذه الأراضي على أصحابها، وتختلف حجم الإقطاع، فمن الممكن أن يكون قسماً من القرية أو كامل القرية أو عدة قرى (أوزتونا, ١٩٨٨, ٣٨٦-٣٨٧)، وبالتالي فإن معظم القادة كانوا يعيشون على الموارد التي تدرها عليهم تلك الإقطاعات، فكان التيماري مسؤول عن ضمان فلاحة الأرض وتحصيلها، وكان يضطلع بحفظ الأمن في القرى، وفي أوقات الحرب كان ١٠٪ من التيماريين يبقون في مناطقهم لحفظ الأمن وجباية الضرائب (مصطفى, ١٩٨٢, ١٢٧)، ويعد إقطاع التيمار إذا قل انتاجه عن عشرين ألف أقجة.

-**إقطاع الزعامت:** وهي مساحة من الأرض يتسلمها الزعيم، وغالباً ما يكون من قادة الجيش، وتعد من أكبر أنواع الإقطاعات مساحةً، مما يعطى للسباهية الفرسان، لقاء ما يقدمونه من خدمات لصالح الدولة، ويتراوح ريعها السنوي بين عشرين ألف إلى مئة ألف أقجة، وتعرف الزعامة التي يزيد ريعها السنوي عن خمسين ألف أقجة باسم زعامة ثقيلة، ويعد صاحبها من القادة، وكانوا مكلفين بالإقامة في زعامتهم والقيام ببعض الوظائف الإدارية، والعمل على تنشئة عدد من الجند وتدريبهم وإعدادهم للحرب والقتال، وعندما تشغر الزعامة بسبب وفاة صاحبها، فإنها تعطى لولده شريطة أن يكون فوق السن القانونية، وإذا كان دون السن القانونية، فإن الزعامة تمنح له شريطة أن يرسل إلى الحرب عدد من الجنود، حتى يشب ويصبح قادر على الحرب (صالح, ٢٠١٦, ٦٧٨-٦٧٩).

-**إقطاع الخاص:** وهي أراضي ممنوحة من السلطان، وهي ذات مساحات كبيرة جداً، حيث يزيد ريعها السنوي عن مئة ألف أقجة، وكان على مالك الإقطاع أن يقدم مسلحاً واحداً عن كل خمسة ألاف أقجة للدولة خلال الحرب، وبما يتناسب مع حجم إيراد الإقطاع، وكانت تعطى للوزراء والأمراء وأمراء السناجق، وتدوم ملكية الإقطاع بدوام منصب صاحبه . (الجندي, ٢٠٢١, ٣١) وكانت هذه المقاطعات تعطى لكبار رجال الدولة من مدنية وعسكرية لقاء خدمات عسكرية للدولة، حيث فرض عليهم الخدمة العسكرية، كما فرض عليهم تقديم عدد من الأشخاص للجيش، بما يتناسب مع حجم المقاطعة التي منحت لهم (بيات, ٢٠٠٧, ٧٨)، وكان الكثير من هؤلاء الإقطاعيون يقيمون في العاصمة أو المدن الرئيسية، وسلموا أراضيهم إلى زعيم عائلة يقوم على جباية الضرائب من قبل مالك الإقطاع، وبموافقة من السلطات المركزية العثمانية (ضاهر, ١٩٨٦, ٢٤)، ونتيجة لاتساع مساحة الإمبراطورية العثمانية، فقد تنوعت المنتجات الزراعية التي تزرع في أراضيها، والتي تنوعت ما بين الحبوب والأشجار المثمرة والخضار والمزروعات التجارية، فضلاً عن تربية الحيوان، التي عدّت مورداً مهماً لحياة السكان في المناطق الرعوية، كونها الحرفة الاقتصادية الرئيسية لهم.

٣- **التجارة: انقسمت بدورها إلى قسمين رئيسيين، هما:**

أ- **التجارة الداخلية:** وتشمل الأسواق التجارية، إذ كان لكل تجارة شوارع معينة لا يختلط تجارة بتجارة، وكل أهل مهنة مفردون بتجارتهم، وقد ساعد عاملين أساسيين على تبيان ظاهرة التخصص، هما: التوافق الذي حملهم على التجمع في سوق واحدة، والمصلحة المشتركة بين أصحاب كل صنف من اصناف المهن، كما هو الحال مع تجارة الاقمشة أو الملابس أو الأسلحة، وقد لعبت الدولة دوراً في الإشراف على الأسواق ومراقبتها من خلال ما يلي:

-**نظام الحسبة:** الذي يدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهو يمنع ما كان محظوراً من المعاملات كغش المبيعات، والكذب في العقود، وتطفيف الكيل، والبخس في الميزان، والظلم في الأجور(بيات, ٢٠٠٧, ١٢٢)، والمحتسب هو القائم على رأس هذا النظام ووظيفته إدارية ذات سلطة قضائية تتوسط بين القضاء والمظالم اختصت بشكل أساسي بتنظيم أحوال السوق ومعاملاته (الكردي, ١٩٨٧, ٩٢)، وقد طبقت الدولة العثمانية بدقة قواعد الحسبة التي كانت تخضع لها الأصناف، والتي كانت يتم مراجعة قوانينها مع تولي كل سلطان جديد للسلطة (إينالجيك, ٢٠٠٢, ١٣٨)، وكان المحتسب يتفقد الأسواق ليتأكد من تطبيق هذه القواعد، ويسوق من خالفها إلى القاضي الذي يعاقبه، ويضع ختمة على السلع، ويمنع بيع السلع غير المختومة، كما أوجبت تلك القوانين على المحتسب متابعة النظافة، فقد عددت القواعد التي يجب على أصحاب الحمامات والطباخين والحلاقين اتباعها (نصار, ٢٠١٦, ٢٢٠)، وقد كان جلّ اهتمام تلك القوانين الاهتمام بتوفير الراحة للسكان.

نظام التسعيرة: يقصد بالتسعيرة هو الحد الأقصى للقيمة المقررة من السلطات الرسمية لسلعة من السلع، وقد جهد العثمانيين في تحديد الأسعار ولم يتوانوا بتطبيق هذا النظام إذ كان الصدر الأعظم يخرج للرقابة على السوق (مجموعة مؤلفين, ٢٠٠٧, ٦٧٢)، وكان السلطان يراجع في بعض الأحيان قوائم السعر في الأسواق إلا أن نظام الأسعار استخدم قبل كل شيء لحماية مصالح الطبقة السياسية والتجار الأكثر أهمية، وخاصة تجار المسافات البعيدة وهذا كان مسموحاً لهم بتحديد الأسعار بأنفسهم فإنه عادة ما كان يضطر القاضي إلى الاعتماد على التجار يمدوه بالمعلومات المتعلقة بثمن الشراء في الأماكن البعيدة مما يوفر فرصة لمناورات التجار(مجموعة مؤلفين, ٢٠٠٧, 219)، وكان تحديد أسعار السلع الرئيسية في استانبول يتم بالمداولة بين الصدر الأعظم وزعماء الحرفيين والتجار بحضور القاضي ويترك لهم تحديد أسعار السلع الثانوية مقيدين بالضوابط المعتمدة في تحديد أسعار السلع الرئيسية، ويجري تحديد السعر بإضافة معدل الربح يتراوح بين ١٠ إلى ١٥% ويصل إلى ٢٠% عند السلع التي تتطلب جهداً أكبر، وبعد الانتهاء من عملية التسعير يتعهد المنتجون والتجار بالالتزام بها، أما القاضي في العاصمة فكان له دفتر مخصوص لتسجيل الأسعار (نصار, ٢٠١٦, ٢٢٢).

-نظام الاحتكار: وجد لمنع الاستغلال، ومراقبة الأسعار، وحصر الأرباح لصالح الدولة، وضعت الدولة العثمانية جملة من الشروط لبيع المواد الخام وحصرت طريقة دخول بعض السلع إلى المدينة إذ حددت بوابات النفوذ والشوارع التي تنقل خلالها تلك السلع لتصل إلى السوق أو الخان إذ كانت تباع بإشراف الموظفين المناوبين (إينالجيك, ٢٠٠٢, ٢٣٨)، ويشتري الكتخدا أو البكيت باش البضائع أو المواد الخام ويوزعونها على معلمي الحرفة (نصار, ٢٠١٦, ٢١٩)، ووجدت بعض المواد التي احتكرتها الدولة وحصرت أمر بيعها وشرائها في يدها، وكان الملح أكثر المواد احتكاراً فقد احتكرته الدولة منذ عهودها الأولى، ودخل خزنتها بفضل هذا النظام الاحتكاري مبلغاً لا يستهان به من المال.

ب- التجارة الخارجية: وتمثلت بتوقيع المعاهدة البريطانية- العثمانية في عام ١٥٨٠م، عندما طالبت الملكة إليزابيث الأولى (عبوش, ٢٠١٥, ٥-٧) (١٥٥٨-١٦٠٣م)، من السلطان العثماني مراد الثالث التحالف معه ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي سعت للسيطرة على بريطانية، وضمها إلى ممتلكاتها (رائسي, ٢٠٠٧, ١٥٧)، وتحقيق أرباح تجارية طائلة والتخلص من الوسطاء التجاريين، فضلاً عن رفع مستوى البحرية البريطانية التجارية (سرير, ٢٠١٤-٢٠١٥, ٢٧) أما هدف الدولة العثمانية فيرجع إلى بناء تحالف ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي كانت تهدد الديار الإسلامية، ولتغطية متطلبات الحرب المتجددة مع الصفويين، ورغبتها في كسر الاحتكار الفرنسي على التجارة في بلاد الشرق، وقد غلب على المعاهدة البريطانية- العثمانية الطابع التجاري، ومن أهم البنود التي ذكرتها نصوص المعاهدة، ما يلي: - عدم التحرش أو التسبب في اشكاليات لرعايا الدولة البريطانية الذين يأتون بممتلكاتهم وبضائعهم وسلعهم، سواءً بواسطة سفنها الشراعية أو سواها عبر البحر، وكذلك رعايا بريطانيا المسافرين عليها وممتلكاتهم وبضائعهم، أو الرعايا المسافرين عبر أراضي الدولة ودوابهم وبضائعهم وممتلكاتهم، وفي المقابل فإنه يتعين عليهم الانشغال بعملهم وواجباتهم المعتادة فقط. كما تحظى جميع السفن والمراكب الانجليزية القادمة والمغادرة للموانئ والمرافئ الخاضعة لسيادتنا، وبقية الموانئ في المقاطعات التابعة لنا بالسلام والأمن. وعلى طاقم الاسطول السلطاني أو سواه تقديم المساعدة خلال العواصف البحرية التي تعصف بأولئك الرعايا بأي لحظة يحتاجون فيها ليد العون، وكذلك لا يجوز لأحد أن يمنعهم أو يشق عليهم للحصول على احتياجاتهم من المؤونة والغذاء مقابل المال. وإذا تراكمت الديون على أحد التجار الانكليز، ثم اختفى ولم يعثر عليه، فلا يجوز سجن أو إيقاف أي شخص آخر من أجل تلك الديون سوى الشخص الذي يكفله (قاري, ٢٠٠١, ٣٠٠-٣٠٢). وغيرها من المواد التي بلغت اثنان وعشرون بنداً، منحت فيها بريطانيا امتيازات واسعة، وفي عام ١٥٨١م وسعت دائرة الامتيازات وخفضت الضرائب على التجار بنسبة ٣٪ وأصبح لبريطانيا قناصل إضافيين في مدينتي أزمير وحلب (إينالجيك, ٢٠٠٢, ٢١٥)..

الخاتمة:

بعد دراسة موضوع البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الثالث ١٥٧٤-١٥٩٥م، يمكن التوصل إلى النتائج التالية:اعتمدت الدولة العثمانية بنية اقتصادية ممنهجة مكنتها من ادارة المساحات الشاسعة بعدها بلدا زراعيا بالدرجة الأولى بسبب اتساع مساحتها وتنوع أقاليمها المناخية، وخصوبة أراضيها، ووفرة مياهها، فهو ما مكنها انتاج كميات كبيرة من المواد الزراعية، فضلاً عن تربية الحيوانات ،وهي ما ساهمت بدور فعال في الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية، على الرغم من انشغالها وتوجهها نحو الحروب العسكرية، كما شهدت الصناعة _بفضل بنيتها الاقتصادية_ تطوراً كبيراً، فكان لكل صناعة أماكنها الخاصة بها، وعلى الرغم من كون الصناعة تعتمد على الحرف التقليدية، إلا أنها تميزت بتنوعها وأصنافها المختلفة. وتميزت التجارة الداخلية بإشراف الدولة الكامل على الأسواق ومنع الغش والتلاعب

بالمكاييل، أما التجارة الخارجية، فكانت الدولة العثمانية صلة وصل بين الدول الأوروبية وآسيا وأفريقيا، فسعت الكثير من الدول الأوروبية إلى توقيع اتفاقيات تجارية مع الدولة العثمانية، لتحقيق غاياتها الاقتصادية.

المصادر والمراجع

١. آصاف، عزتلو يوسف بك: تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م، ص٦٩-٧٠.

٢. أفندي، بجوى إبراهيم: التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية (من عهد السلطان سليمان القانوني حتى عهد السلطان سليم الثاني)، ناصر عبد الرحيم حسين، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٥م، مج١، ص٥٢٦-٥٣١.

٣. خليفة، حاجي: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار (تاريخ ملوك آل عثمان)، تح: سيد محمد السيد، جامعة جنوب الوادي، سوهاج، د.ط، د.ت، ص١٢٤-١٢٥.

٤. الصلابي، علي محمد: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بور سعيد، ط١، ٢٠٠١م، ص٣٤٨.

٥. يوسف، عماد عبد العزيز: تمردات الانكشارية في الدولة العثمانية (١٤٨١-١٦٤٨م)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مج٩، عدد٤، ٢٠٠٩م، ص٣٠٤.

٦. طقوش، محمد سهيل: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ٢٠١٣م، ص٢٤٢-٢٤٣.

٧. راشد، زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، ١٩٨٦م، ج١، ص١٥-١٦.

٨. فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨١م، ص٢٥٩.

٩. طقوش، محمد سهيل: تاريخ الدولة الصفوية في إيران (١٥٠١- ١٧٣٦م)، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م، ص٣٥-٢٤٩.

١٠. أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سليمان، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، ط١، ١٩٨٨م، مج١، ص٤١٩-٤٢٣.

١١. عثمان، محمد عبد الستار: المدينة الإسلامية، عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب)، الكويت، ١٩٨٨م، ص٣٢٥.

١٢. الدوري، عبد العزيز: أوراق في التاريخ والحضارة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م، ص٢٠.

١٣. مجموعة مؤلفين: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م، مج٢، ص٢٦٩.

١٤. راسل، ألكسندر وباتريك: تاريخ حلب الطبيعي، تر: خالد الجبيلي، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، ط١، ١٩٩٩م، مج١، ص٤٠٧.

١٥. حنا، عبد الله: حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية)، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص٤١-٤٢.

١٦. كوثراني، وجيه: السلطة والمجتمع والعمل السياسي (من تاريخ الولاية العثمانية في الشام)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ط، د.ت، ص٦٤.

١٧. نعيسة، يوسف: مجتمع مدينة دمشق، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٦م، ج٢، ص٢٩٠.

١٨. غرابية، عبد الكريم: سورية في القرن التاسع عشر (١٨٤٠-١٨٧٦م)، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، د.ط، ١٩٦١-١٩٦٢م، ص١٤٨.

١٩. صياغة، نايف: الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرن التاسع عشر، وزارة الثقافة، دمشق، د.ط، ١٩٩٥م، ص١١٨.

٢٠. نصار، عبد العظيم عباس: التنظيمات الحرفية والصناعات المحلية في العهد العثماني، كلية التربية، جامعة الكوفة، العدد٤٣، ٢٠١٦م، ص٢٢٦-٢٢٧.

٢١. إينالجيك، خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢٤٦.

٢٢. مصطفى، أحمد عبد الرحيم: أصول التاريخ العثماني، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م، ص١٢٧.

٢٣. صالح، صالح سعداوي: مصطلحات في التاريخ العثماني، دار الملك عبد العزيز، الرياض، د.ط، ٢٠١٦م، مج٢، ص٦٧٨-٦٧٩.
٢٤. الجندي، خالد عبد القادر: قانون الأراضي في الدولة العثمانية (الالتزام في طرابلس الشام أنموذجاً)، إكساد للطباعة، أنقرة، د.ط، ٢٠٢١م، ص٣١.
٢٥. بيات، فاضل: الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضور الوثائق والمصادر العثمانية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م، ص٧٨.
٢٦. ضاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية (١٦٩٧-١٨٦١م)، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص٢٤.
٢٧. الكردي، إبراهيم سلمان: المرجع في الحضارة العربية الإسلامية، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧م، ص٩٢،
٢٨. عبوش، أحمد صالح: الملكة إليزابيث (١٥٥٨-١٦٠٣م)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط١، ٢٠١٥م، ص٥-٧.
٢٩. رائسي، إدريس الناصر: العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م، ص١٥٧.
٣٠. سرير، سهيلة أحمد وبن فطيمة، فتحية حاج: الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الايجابية والسلبية (١٠-١٣هـ/١٦-١٩م)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يحيى فارس، المدية، ٢٠١٤-٢٠١٥م، ص٢٧.
٣١. قاري، ياسر بن عبد العزيز: دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية (دراسة تاريخية تحليلية)، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، (جزأين، ج١)، جامعة أم القرى، مكة، ٢٠٠١م، ص٣٠٠-٣٠٢.

Sources and references

1. Asaf, Izzatlu Yusuf Bey: The History of the Sultans of Bani Uthman from their beginnings until now, Madbouly Library, Cairo, 1st edition, 1995 AD, pp. 69-70.
2. Effendi, Bejwa Ibrahim: The political and military history of the Ottoman Empire (from the era of Sultan Suleiman the Magnificent until the era of Sultan Selim II), Nasser Abdel Rahim Hussein, National Center for Translation, Cairo, 1st edition, 2015 AD, vol. 1, pp. 526-531.
3. Khalifa, Haji: These are the sayings of the good people in the science of history and news (The History of the Kings of the House of Othman), edited by: Sayyid Muhammad al-Sayyid, South Valley University, Sohag, D. I., D. T., pp. 124-125.
4. Al-Salabi, Ali Muhammad: The Ottoman Empire: Factors of Rise and Reasons for its Fall, Islamic Distribution and Publishing House, Port Said, 1st edition, 2001 AD, p. 348.
5. Youssef, Imad Abdul Aziz: Janissary rebellions in the Ottoman Empire (1481-1648 AD), Research Journal of the College of Basic Education, University of Mosul, Volume 9, No. 4, 2009 AD, p. 304.
6. Taqoush, Muhammad Suhail: The History of the Ottomans from the Establishment of the State to the Coup against the Caliphate, Dar Al-Nafais for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 3rd edition, 2013 AD, pp. 242-243.
7. Rashid, Zainab Ismat: The Modern History of Europe from the Beginning of the Sixteenth Century to the End of the Eighteenth Century, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, ed., 1986, vol. 1, pp. 15-16.
8. Farid Bey, Muhammad: History of the Ottoman Empire, ed.: Ihsan Haqqi, Dar Al-Nafais for Printing and Publishing, Beirut, 1st edition, 1981 AD, p. 259.
9. Taqoush, Muhammad Suhail: History of the Safavid state in Iran (1501-1736 AD), Dar Al-Nafais for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 1st edition, 2009 AD, pp. 35-249.
10. Oztuna, Yilmaz: History of the Ottoman Empire, translated by: Adnan Mahmoud Suleiman, Faisal Finance Foundation, Istanbul, 1st edition, 1988, vol. 1, pp. 419-423.
11. Othman, Muhammad Abdel Sattar: The Islamic City, the World of Knowledge (National Council for Culture, Arts and Literature), Kuwait, 1988, p. 325.
12. Al-Douri, Abdul Aziz: Papers on History and Civilization, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1st edition, 2007, p. 20.
13. A group of authors: The Economic and Social History of the Ottoman Empire, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 1st edition, 2007, vol. 2, p. 269.
14. Russell, Alexander and Patrick: The Natural History of Aleppo, Trans.: Khaled Al-Jubaili, Shuaa Publishing House and Sciences, Aleppo, 1st edition, 1999, vol. 1, p. 407.

15. Hanna, Abdullah: The movements of the Damascene public in the eighteenth and nineteenth centuries (a model of city life under eastern feudalism), Dar Ibn Khaldun, Beirut, 1st edition, 1985, pp. 41-42.
16. Kawtharani, Wajih: Authority, Society, and Political Action (from the History of the Ottoman State in the Levant), Center for Arab Unity Studies, Beirut, D.I., D.T., p. 64.
17. Naissa, Youssef: Damascus City Society, Dar Talas, Damascus, 1st edition, 1986, vol. 2, p. 290.
18. Gharabieh, Abdul Karim: Syria in the Nineteenth Century (1840-1876 AD), Institute of Higher Arab Studies, Cairo, D. I., 1961-1962 AD, p. 148.
19. Sagha, Nayef: Economic Life in the City of Damascus in the Mid-Nineteenth Century, Ministry of Culture, Damascus, D. I., 1995, p. 118.
20. Nassar, Abdul Azim Abbas: Craft organizations and local industries in the Ottoman era, College of Education, University of Kufa, Issue 43, 2016 AD, pp. 226-227.
21. Inalcik, Khalil: The History of the Ottoman Empire from Rise to Decline, Trans.: Muhammad Al-Arnaout, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 1st edition, 2002, p. 246.
22. Mustafa, Ahmed Abdel Rahim: The Origins of Ottoman History, Dar Al-Shorouk for Printing and Publishing, Cairo, 2nd edition, 1982 AD, p. 127.
23. Saleh, Saleh Saadawi: Terms in Ottoman History, King Abdulaziz House, Riyadh, D.D., 2016, vol. 2, pp. 678-679.
24. Al-Jundi, Khaled Abdul Qadir: Land Law in the Ottoman Empire (Commitment in Tripoli of the Levant as a Model), Iksad Printing, Ankara, D.D., 2021, p. 31.
25. Bayat, Fadel: The Ottoman Empire in the Arab Domain (a historical study of the administrative situation in light of Ottoman documents and sources), Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st edition, 2007, p. 78.
26. Daher, Masoud: The Historical Roots of the Lebanese Sectarian Question (1697-1861 AD), Dar Al-Farabi, Beirut, 1st edition, 1986 AD, p. 24.
27. Al-Kurdi, Ibrahim Salman: The Reference in Arab-Islamic Civilization, That Al-Salasil, Kuwait, 1987, p. 92,
28. Aboush, Ahmed Saleh: Queen Elizabeth (1558-1603 AD), Arab Library of Knowledge, Cairo, 1st edition, 2015 AD, pp. 5-7.
29. Raisi, Idris Al-Nasser: Ottoman-European Relations in the Sixteenth Century, Dar Al-Hadi for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 1st edition, 2007, p. 157.
30. Sarir, Suhaila Ahmed and Bin Fatima, Fathia Haj: Foreign privileges in the Ottoman Empire between positive and negative effects (10-13 AH / 16-19 AD), a memorandum for obtaining a master's degree in modern and contemporary history, Yahya Fares University, Medea, 2014-2015 AD, p. 27.
31. Qari, Yasser bin Abdul Aziz: The role of foreign concessions in the fall of the Ottoman Empire (an analytical historical study), a dissertation for obtaining a doctoral degree in modern history, (two parts, Part 1), Umm Al-Qura University, Mecca, 2001 AD, pp. 300-302.